

Distr.: General
8 March 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة عشرة

٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

البند ٣ من جدول الأعمال

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠٠٦-٢٠٠٧ - دورة السياسات

تقرير الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي

المحتويات

الفقرات الصفحة

٣	٢١-١		أولا - تنظيم الدورة
٣	٤-١		ألف - افتتاح الدورة ومدتها
٣	٧-٥		باء - جدول الأعمال وتنظيم العمل
٤	١٨-٨		جيم - وقائع الدورة
٧	٢٠-١٩		دال - الحضور
٧	٢١		هاء - الوثائق
٨	٢٢		ثانيا - مشروع وثيقة التفاوض المقدمة من الرئيس
١٠			ألف - تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة
١٣			باء - التنمية الصناعية



١٦	جيم - تلوث الهواء/الغلاف الجوي
١٨	دال - تغير المناخ
٢١	هاء أوجه الترابط والمسائل الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك وسائل التنفيذ
٢٣	واو - الاستعراض والمتابعة
٢٤	ثالثا - اعتماد تقرير الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي ٢٣

أولا - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

١ - عُقد الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي للدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة في نيويورك في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧ عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٨/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وقد عقد الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي تسع جلسات. وفي الجلسات من الثانية إلى السابعة، المعقودة بين ٢٦ و ٢٨ شباط/فبراير وفي ١ آذار/مارس ٢٠٠٧، جرت مناقشات تحاورية بشأن مواضيع تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ. وفي الجلسة السابعة، المعقودة في ١ آذار/مارس، جرت أيضاً مناقشات تحاورية بشأن أوجه الترابط والمسائل الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك وسائل التنفيذ، ذات الصلة بالمواضيع ذاتها.

٢ - وافتتح الدورة رئيسُ الدورة الخامسة عشرة للجنة، عبد الله بن حمد آل عطية (قطر)، وأدلى ببيان استهلاكي.

٣ - وعرض مدير شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة تقارير الأمين العام عن الخيارات المتاحة والإجراءات الممكنة اتخاذها في إطار السياسات للإسراع بالتنفيذ والمتعلقة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة (E/CN.17/2007/2)، وبالتنمية الصناعية (E/CN.17/2007/3)، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي (E/CN.17/2007/4)، وتغير المناخ (E/CN.17/2007/5)، فضلاً عن التقرير المتعلق بأوجه الترابط والمسائل الشاملة لعدة قطاعات (E/CN.17/2007/6).

٤ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير، أدلى ببيانات ممثلو باكستان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وألمانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)، والولايات المتحدة الأمريكية.

باء - جدول الأعمال وتنظيم العمل

٥ - اعتمد الاجتماع في جلسته الأولى، المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، جدول أعماله المؤقت وأقر تنظيم أعماله، بالصيغة الواردة في الوثيقة E/CN.17/IPM/2007/1 و Corr.1. وكان جدول الأعمال على النحو التالي:

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ - الخيارات المتاحة والإجراءات الممكن اتخاذها في إطار السياسات للإسراع بالتنفيذ:

(أ) تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

(ب) التنمية الصناعية؛

(ج) تلوث الهواء/الغلاف الجوي؛

(د) تغير المناخ.

٣ - مسائل أخرى.

٤ - اعتماد تقرير الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي.

٦ - ووافق الاجتماع في الجلسة نفسها على أوراق اعتماد مركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط، للمشاركة في دورته الحالية بصفة مراقب.

٧ - وفي الجلسة الأولى أيضا، جرى الاتفاق على أن يعمل المرشح لمنصب نائب الرئيس الذي يحظى بتأييد مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لويس ألبرتو فيغويريدو مشادو (البرازيل)، بتلك الصفة خلال الاجتماع وذلك حتى انتخابه رسميا في بداية الدورة الخامسة عشرة للجنة. ثم أبلغ الاجتماع بأن نائب الرئيس، ألان إدوار تراووري (بور كينا فاسو)، سيعمل أيضا بصفته مقررا للدورة الخامسة عشرة للجنة وللاجتماعها التحضيري الحكومي الدولي.

جيم - وقائع الدورة

٨ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أدلى مدير إدارة الموارد الطبيعية والشؤون البيئية في وزارة خارجية آيسلندا ببيان عن نتائج الحلقة الدراسية الدولية المعنية بتسخير الاقتصاد الهيدروجيني لأغراض التنمية المستدامة، المعقودة في ريكيافيك، يومي ٢٨ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٩ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات ممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الذي تحدث أيضا باسم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا)، وممثلو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، عرضوا فيها نتائج مداوالتهم المتصلة بالخيارات المتاحة والإجراءات الممكن اتخاذها في إطار السياسات لتخطي العوائق والقيود الخاصة بمنطقة كل منهم، التي تحول دون

الوفاء بالتزاماتهم المتصلة بالمجموعة المواضيعية المتعلقة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ.

١٠ - واستمع الاجتماع، في جلسته الأولى أيضاً، إلى بيانات أدلى بها ممثلو المجموعات الرئيسية عرضوا فيها آراءهم بشأن الخيارات المتاحة والإجراءات الممكن اتخاذها في إطار السياسات في ما يتصل بمواضيع تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ، بصيغتها الواردة في مذكرة الأمانة العامة (E/CN.17/2007/7) المعنونة "أولويات عمل المجموعات الرئيسية في مجال تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ". وأدلى ببيانات ممثلو المنظمة النسائية للبيئة والتنمية، باسم مجموعة النساء؛ والشبكة العالمية لأعمال الشباب، باسم مجموعة الأطفال والشباب؛ والمجلس الدولي لمعاهدات الهنود، باسم مجموعة الشعوب الأصلية؛ وشبكة العالم الثالث، باسم مجموعة المنظمات غير الحكومية؛ والحكومات المحلية المعنية بالاستدامة، باسم مجموعة السلطات المحلية؛ والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، باسم مجموعة العمال والنقابات؛ وغرفة التجارة الدولية، باسم مجموعة الأوساط التجارية والصناعية؛ والمجلس الدولي للعلم، باسم مجموعة الأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، باسم مجموعة المزارعين.

١١ - وشملت مشاركة المجموعات الرئيسية ممثلي ٤٥ منظمة معتمدة. وقد أدرجت آراؤها بشأن الخيارات المتاحة والإجراءات الممكن اتخاذها في إطار السياسات في ما يتصل بمواضيع تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ، في المناقشات المواضيعية التي أجريت طوال الأسبوع. كما دُعي ممثلو كل من المجموعات الرئيسية إلى الإدلاء بملاحظات ختامية لدى اختتام الجلسة.

١٢ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير، نظّم الاجتماع حلقة مناقشة تفاعلية بشأن الخيارات المتاحة والإجراءات الممكن اتخاذها في إطار السياسات للإسراع بتنفيذ المواضيع المتعلقة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ، ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وشارك في حلقة المناقشة الأعضاء التالية أسماؤهم: ليزلي والنغ، المدير التنفيذي لرابطة حفظ البيئة في منطقة البحر الكاريبي؛ وبول فيربيرن، مدير "برنامج شريان الحياة المجتمعية"، الذي تديره أمانة لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جزر المحيط الهادئ؛ وتوم غورو، رئيس التحالف العالمي المعني بالشعب المرجانية. ولخص نائب الرئيس، فرانسيس ليسون (أستراليا)، أبرز النقاط التي نتجت عن المناقشة التفاعلية.

١٣ - وفي الجلستين الثالثة والرابعة، المعقودتين يوم ٢٧ شباط/فبراير، نظم الاجتماع حلقة مناقشة تهاورية بشأن الخيارات المتاحة والإجراءات الممكنة اتخاذها في إطار السياسات للإسراع بالتنفيذ في ما يتعلق بموضوع تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، وشارك في المناقشة الأعضاء التالية أسماؤهم: بيكاش باندي، ممثل برنامج الطاقة النظيفة في وينروك، باكستان؛ وشاهمار موفسوموف، المدير التنفيذي للصندوق الحكومي للنفط في أذربيجان ورئيس اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؛ وحسن قبازد، مدير شعبة البحوث في منظمة البلدان المصدرة للنفط. ولخص نائب الرئيس، فرانسيس ليسون (أستراليا)، أبرز النقاط التي نتجت عن المناقشة التهاورية.

١٤ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ٢٧ شباط/فبراير، نظم الاجتماع حلقة مناقشة تهاورية بشأن الخيارات المتاحة والإجراءات الممكنة اتخاذها في إطار السياسات للإسراع بالتنفيذ في ما يتعلق بموضوع التنمية الصناعية. وشارك في المناقشة الأعضاء التالية أسماؤهم: نبيل نصر، مدير مركز دراسات الصناعات التحويلية المتكاملة، معهد روتشستر للتكنولوجيا، روتشستر، نيويورك؛ وأنابيل روسنبرغ، عضو الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، الأرجنتين. ولخص نائبا الرئيس، لويس ألبرتو فيغويريدو مشادو (البرازيل) وييري هلافاتشيك (الجمهورية التشيكية)، أبرز النقاط التي نتجت عن المناقشة التهاورية.

١٥ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير، نظم الاجتماع حلقة مناقشة تهاورية بشأن الخيارات المتاحة والإجراءات الممكنة اتخاذها في إطار السياسات للإسراع بالتنفيذ في ما يتعلق بموضوع تلوث الهواء/الغلاف الجوي. وشارك في المناقشة الأعضاء التالية أسماؤهم: هلال رز، المدير العام والمسؤول التنفيذي الأول لمعهد الهيدروكربون في باكستان؛ وبريان دول، ممثل شركة إكسون موبيل لدى رابطة صناعة النفط الدولية لحفظ البيئة ورئيس الفريق المعني بالوقود التابع للرابطة. ولخص نائبا الرئيس، فرانسيس ليسون (أستراليا) وألان إدوارد تراووري (بوركينافاسو)، أبرز النقاط التي نتجت عن المناقشة التهاورية.

١٦ - وفي الجلستين السادسة والسابعة، المعقودتين في ٢٨ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس، نظم الاجتماع حلقة مناقشة تهاورية بشأن الخيارات المتاحة والإجراءات الممكنة اتخاذها في إطار السياسات للإسراع بالتنفيذ في ما يتعلق بموضوع تغير المناخ. وشارك في المناقشة الأعضاء التالية أسماؤهم: خوسيه دومينغوس ميغويس، رئيس المجلس التنفيذي "لآلية التنمية النظيفة"؛ وريتشارد موس، مدير أقدم ببرنامج الطاقة المستدامة وتغير المناخ التابع لمؤسسة الأمم المتحدة، وأحد كبار العلماء الباحثين الزائرين، بالمركز المتعدد الاختصاصات لعلوم نظم الأرض بجامعة ميريلاند، كلية بارك، ميريلاند. ولخص نائب الرئيس، لويس ألبرتو فيغويريدو مشادو (البرازيل) أبرز النقاط التي نتجت عن المناقشة التهاورية.

١٧ - وفي الجلسة السابعة، المعقودة في ١ آذار/مارس، نظم الاجتماع حلقة مناقشة تفاعلية بشأن الخيارات المتاحة والإجراءات الممكن اتخاذها في إطار السياسات لتخطي العوائق والقيود المتصلة بأوجه الترابط بين المسائل المواضيعية الأربع وهي تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ، وكذلك المسائل الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك وسائل التنفيذ. ولخص نائب الرئيس، لويس ألبرتو فيغويريدو مشادو (البرازيل) وييري هلافاتشيك (الجمهورية التشيكية) أبرز النقاط التي نتجت عن المناقشة التفاعلية.

١٨ - ونُظمت أنشطة للشراكات في الاجتماع شملت دورات مواضيعية تفاعلية بعنوان "الشراكات في الممارسة" بهدف رعاية المناقشات بشأن المسائل العملية، وتبين التحديات وتبادل الدروس المستفادة المتصلة بتنفيذ التنمية المستدامة من خلال الشراكات. وانسجما مع التركيز في سنة السياسات على الخيارات المتاحة والإجراءات الممكن اتخاذها في إطار السياسات للإسراع بتنفيذ التعهدات المتعلقة بالتنمية المستدامة، أبرزت هذه المناقشات المواضيعية داخل الشراكات الخبرات "على الأرض" التي يملكها ممارسو الشراكات. وترأس نائب رئيس الدورة الخامسة عشرة للجنة لويس ألبرتو فيغويريدو مشادو (البرازيل) جلسات المناقشة التفاعلية بشأن "الشراكات في الممارسة". (وللحصول على معلومات إضافية عن أنشطة الشراكات انظر <http://www.un.org/esa/sustdev/partnerships/partnerships.htm>).

دال - الحضور

١٩ - حضر الاجتماع ممثلو ٤٨ دولة عضوا في لجنة التنمية المستدامة. كما حضره مراقبون عن دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة والجماعة الأوروبية، وممثلو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن المنظمات الحكومية الدولية والجموعات الرئيسية.

٢٠ - وترد قائمة المشاركين في الاجتماع في الوثيقة E/CN.17/IPM/2007/INF/1 (انظر أيضا http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd15/csd15_ipm.htm).

هاء - الوثائق

٢١ - كان معروضا على الاجتماع الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة والإجراءات الممكن اتخاذها في إطار السياسات للإسراع بالتنفيذ: تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة (E/CN.17/2007/2)؛

- (ب) تقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة والإجراءات الممكن اتخاذها في إطار السياسات للإسراع بالتنفيذ: التنمية الصناعية (E/CN.17/2007/3)؛
- (ج) تقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة والإجراءات الممكن اتخاذها في إطار السياسات للإسراع بالتنفيذ: تلوث الهواء/الغلاف الجوي (E/CN.17/2007/4)؛
- (د) تقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة والإجراءات الممكن اتخاذها في إطار السياسات للإسراع بالتنفيذ: تغير المناخ (E/CN.17/2007/5)؛
- (هـ) تقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة والإجراءات الممكن اتخاذها في إطار السياسات للإسراع بالتنفيذ: أوجه الترابط والمسائل الشاملة لعدة قطاعات (E/CN.17/2007/6)؛
- (و) مذكرة مقدمة من الأمانة العامة عن أولويات عمل المجموعات الرئيسية في مجال تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ (E/CN.17/2007/7)؛
- (ز) رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لآيسلندا لدى الأمم المتحدة يحيل فيها موجزا لاستنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية الدولية المعنية بتسخير الاقتصاد الهيدروجيني لأغراض التنمية المستدامة، المعقودة في ريكيافيك يومي ٢٨ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (E/CN.17/2007/8).

ثانيا - مشروع نص التفاوض المقدم من الرئيس^(١)

٢٢ - قرر الاجتماع أن يحيل إلى اللجنة مشروع نص التفاوض التالي:

[سيكون العنوان موضع تفاوض]

إن لجنة التنمية المستدامة،

إذ تعيد تأكيد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ولا سيما مبدأه رقم ٧ المتعلق بالمسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته، وجدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإعلان بربادوس وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة

(١) أعده رئيس الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦١/٢٠٠٣.

للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإعلان موريشيوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ يعيد تأكيد الحاجة المستمرة إلى كفالة تحقيق توازن بين كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة باعتبارها ركائز مترابطة ومتداعمة للتنمية المستدامة،

وإذ يعيد التأكيد أن القضاء على الفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل أهدافا شاملة ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة،

وإذ يؤكد وجود أوجه ترابط قوية بين المسائل الأربع في المجموعة المواضيعية وأن السياسات والتدابير التي تستهدف إحدى هذه المسائل يمكن أن تعود بالنفع على المسائل الأخرى،

وإذ يؤكد أن المسائل الشاملة لعدة قطاعات على النحو المحدد في الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة تشكل مسائل حيوية في التعامل مع أوجه الترابط في هذه المجموعة المواضيعية،

وإذ يلاحظ نتائج الدورة الرابعة عشرة للجنة والاجتماع التحضيري الحكومي الدولي لدورها الخامسة عشرة، لا سيما تحديد العوائق والقيود، فضلا عن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في تنفيذ مجموعة مواضيع تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ،

وإذ يلاحظ كذلك الأحكام والقرارات المتفق عليها سابقا في ما يتصل بهذه المجموعة المواضيعية،

يقرر أن يهيب بالحكومات ومنظومة الأمم المتحدة العمل في شراكة مع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل اتخاذ إجراءات على النحو المبين في مرفق هذا القرار.

المرفق

[سيكون عنوان المرفق موضع تفاوض]

ألف - تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

- ١ - تكتسي الطاقة أهمية حيوية بالنسبة إلى التنمية المستدامة.
 - ٢ - وبالنظر إلى أن الوقود الأحفوري سيظل يضطلع بدور رئيسي ضمن مزيج الطاقة في العقود المقبلة، ينبغي زيادة تطوير واستخدام تكنولوجيا الوقود الأحفوري المتطورة والأنظف. كما ينبغي بذل مزيد من الجهود لدعم مواصلة تطوير ونشر تلك التكنولوجيا.
 - ٣ - تنويع التزود بالطاقة وتطوير تكنولوجيا متطورة وأنظف وأكثر فعالية وبتكلفة معقولة وفعالة من حيث التكلفة، وتطوير الوقود الهيدروجيني والوقود الأحيائي، ونقلها إلى البلدان النامية بشروط تساهلية على نحو متفق عليه. والعمل، على نحو عاجل، على زيادة الحصة العالمية من التزود بالطاقة المتجددة إلى حد كبير، مع التسليم بدور الأهداف والمبادرات الوطنية والإقليمية الطوعية، أنى وجدت، وكفالة توفير سياسات الطاقة الدعم لجهود البلدان النامية الرامية إلى القضاء على الفقر، وإجراء تقييم منظم للبيانات المتوفرة بغية استعراض التقدم المحرز تحقيقاً لهذه الغاية. وفي هذا السياق:
- (أ) الوصول إلى الطاقة أمر حيوي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وللقضاء على الفقر؛
 - (ب) إدراج الوصول إلى الطاقة في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، واستراتيجيات الحد من الفقر، وأطر التخطيط الإنمائي، وقيام المانحين من جهتهم بإدراجها في سياسات التعاون الإنمائي؛
 - (ج) التشجيع على دمج سياسات تنويع الطاقة في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أو استراتيجيات الحد من الفقر أو غير ذلك من أطر التخطيط على الصعيد الوطني؛
 - (د) دعم اتخاذ إجراءات وتدابير واضحة لتوسيع نطاق خدمات الطاقة بحيث تشمل الفقراء، لا سيما في المناطق الريفية والنائية في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛
 - (هـ) كفالة الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة وتكنولوجيا الطاقة المتطورة عن طريق استخدام كامل الأنواع المتوفرة من مصادر الطاقة والخيارات المتعلقة بها؛

- (و) توسيع نطاق استهلاك الوقود الأنظف لأغراض التدفئة والطهو، بما في ذلك الغاز النفطي المسال؛
- (ز) توسيع نطاق استخدام مصادر الطاقة المتجددة، حسب الاقتضاء، بما في ذلك الوقود الأحفوري، والطاقة المائية، والطاقة الحرارية-الأرضية، والطاقة الريحية، والطاقة الشمسية وغيرها من أشكال الطاقة المتجددة؛
- (ح) مواصلة تطوير تخزين الطاقة والبنية التحتية اللازمة لنقلها، بما في ذلك خطوط الأنابيب وترابط الشبكات الكهربائية الإقليمية؛
- (ط) دعم الجهود الرامية إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة وفقا لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ والخطط الوطنية، لدى انطباقها؛
- (ي) تيسير مشاركة الجمهور في وضع سياسات الطاقة وممارسات استهلاكها، وفهمه لها؛
- (ك) زيادة مشاركة المرأة في تخطيط برامج الطاقة وتصميمها وتنفيذها؛
- (ل) الترويج للتواصل بين مراكز التفوق في مجال تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛
- (م) تعزيز الدعم المقدم إلى الشراكات العامة والخاصة للبحث والتطوير في مجال الطاقة، بما في ذلك تكنولوجيا الوقود الأحفوري الأنظف والمتطورة، والطاقة المتجددة؛
- (ن) التعجيل في تطوير فعالية الطاقة الأنظف والمقبولة التكلفة، وتكنولوجيا توفير الطاقة، وفي تعميمهما ونشرهما؛
- (س) التشجيع على نقل وتعميم التكنولوجيا الأنظف بما فيها تكنولوجيا الوقود الأحفوري المتطورة والأنظف؛
- (ع) الإسراع في المضي بمبادرات القيام على نطاق واسع بإجراء تجارب عملية وبنشر تكنولوجيا استخلاص الكربون وتخزينه واستخلاص النفط بأسلوب محسن؛
- (ف) توسيع نطاق الإنتاج والاستهلاك المستدامين للطاقة الأحيائية؛
- (ص) تعزيز الدعم المقدم لنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والمقبولة التكلفة من خلال التعاون بين الشمال والجنوب، وبين بلدان الجنوب؛

(ق) تشجيع المؤسسات المالية الدولية ومرفق البيئة العالمية على توسيع دعمهما لفعالية الطاقة، وللطاقة المتجددة والأنظف، وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتطورة والأنظف وتيسير الحصول على التمويل للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ر) تقديم الدعم للانتقال من استخدام الوقود الأحفوري السائل والغازي الأنظف، بما في ذلك من خلال إشاعة ظروف الاستثمار الملائمة للتجار بالغاز الطبيعي المسال، وتنمية سوق عالمية للغاز الطبيعي المسال بغية زيادة القدرة على الوصول إلى الطاقة؛

(ش) إلغاء الإعانات المالية المضرة بالبيئة والمخلّة بالأسواق؛

(ت) تعزيز الاستثمار في تطوير قاعدة الموارد بما فيها الوقود الأحفوري، والوقود الأحيائي، والطاقة المتجددة وغير ذلك من مصادر الطاقة؛

(ث) تحسين فعالية الطاقة في صناعة الهيدروكربونات، لا سيما من خلال خفض اشتعال الغازات وتسربها؛

(خ) تعزيز تحديث وتأهيل وتوسيع قدرات قطاع الطاقة الكهربائية من خلال إدخال تحسينات لزيادة فعالية الطاقة؛

(ذ) تحسين الإنتاجية واستخدام قدرات التوليد بشكل أفضل من خلال المشاركة في التوليد، وتغيير الوقود، والترابط الشبكي أو الشبكات الكهربائية الوطنية، وإنشاء محطات تجميعية للطاقة وزيادة الاتجار بالكهرباء؛

(ض) زيادة الدعم لتبادل المعلومات ووضع المعايير على الصعيد الدولي بهدف خفض تكاليف الطاقة وتعزيز الفعالية في الصناعات ذات الاستهلاك الكثيف للطاقة؛

(أ أ) دعم إنشاء شركات لتوفير خدمات الطاقة عبر بناء القدرات على الصعيد الوطني؛

(ب ب) تعزيز قوانين التشييد وتقديم الدعم لتحسين العزل الحراري وفعالية الطاقة في الأبنية التجارية والسكنية؛

(ج ج) التشجيع على اعتماد السياسات وإشاعة المناخات التنظيمية، التي تهدف إلى تحقيق فعالية الطاقة في قطاع الكهرباء، وإلى وضع معايير فعالية الطاقة والتصديق عليها؛

(د د) زيادة الدعم الدولي المقدم إلى الجهود المبذولة على الصعيد الوطني من أجل اعتماد معايير ووضع علامات على الأدوات الكهربائية ومعدات المستهلك ذات الفعالية في استهلاك الطاقة؛

(ه ه) تنفيذ مشاريع عامة في مجالي المشتريات وإجراء التجارب العملية للتثبت عمليا من فعالية الطاقة؛

(و و) توعية المستهلك والمشاركة في حملات التوعية بفعالية الطاقة وتوفيرها؛

(ز ز) دعم أسواق الطاقة القائمة على الصعيد الوطني؛

(ح ح) تعزيز البرامج الوطنية والإقليمية المتعلقة بفعالية الطاقة، ونقل ودعم الاستثمار في تكنولوجيا فعالية الطاقة الحديثة؛

(ط ط) تعبئة موارد مالية إضافية، بما في ذلك من جانب القطاع الخاص وعبر وسيلتي الائتمانات البالغة الصغر والتمويل الابتكاري، لأغراض الطاقة المتجددة وفعالية الطاقة؛

(ي ي) تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك بين البلدان النامية سواء كانت مصدرة أو مستوردة للطاقة؛

(ك ك) تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر واستكشاف فرص توفير التمويل الابتكاري وإشاعة مناخ إيجابي للاستثمار على جميع الصعد لجذب رأس المال الخاص إلى مشاريع الطاقة، بما في ذلك تخصيص حصص أكبر للمساعدة الإنمائية؛

(ل ل) استخدام ودعم شراكات تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

(م م) التشجيع على إشاعة بيئة مؤاتية للاستثمار عن طريق إزالة الحواجز والعمل بشكل مطرد على وضع/تعزيز الأطر الملائمة؛

(ن ن) تقديم الدعم لإطار الاستثمار في الطاقة النظيفة والتنمية الذي وضعه البنك الدولي.

باء - التنمية الصناعية

٤ - تكتسي التنمية الصناعية أهمية حيوية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والقضاء على الفقر واستحداث فرص العمل وكذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وثمة علاقة متداخلة بين التنمية الصناعية والنهوض الاجتماعي وحماية البيئة.

٥ - وفي ذاك السياق، للبلدان الحق في أن تقرر استراتيجياتها الخاصة بها في مجال التنمية الصناعية استناداً إلى مستوى التنمية فيها ومعدله ووتيرته وإلى قدراتها.

٦ - ويشكل الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية ممراً أساسياً لخفض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية والعمالة، والحد من التدهور البيئي.

٧ - ويمكن للسياسات الحكومية الوطنية أن تشمل اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) صوغ أطر وطنية للسياسات تشجع بيئة مؤاتية للتنمية والتنوع الصناعيين، بما في ذلك من خلال وضع الأنظمة الملائمة وتعزيز الحكم البيئي المحلي بتقديم حوافز لاعتماد ممارسات محسنة لإدارة البيئة وتكنولوجيا سليمة بيئياً؛

(ب) تنمية وتعزيز القدرات الإنتاجية للبلدان النامية عن طريق رفع مستوى تدفقات الموارد التقنية والمالية للبنية التحتية الأساسية وتيسير الاستثمار المباشر الأجنبي؛

(ج) تشجيع الأمم المتحدة على مواصلة بذل جهودها الرامية إلى مساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها على إجراء عمليات تقييم الآثار البيئية؛

(د) وضع سياسات تركز على استغلال الموارد البحرية، وصناعات تربية المائيات، والصناعات البحرية الغذائية والترويج للتجارة-الاستثمار فيها لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(هـ) تعزيز الاستثمار في بناء القدرات والتعليم وتنمية المهارات بغية تعزيز قاعدة المهارات الصناعية، وتحسين فرص العمل وفرص إطلاق المبادرات الفردية لدى النساء والشباب، والحد من أي آثار اجتماعية سلبية، لدى انطباقها، في ما يتصل بإعادة الهيكلة الصناعية؛

(و) تقديم الدعم لرفع المستوى التكنولوجي بما يحقق التنمية الصناعية المستدامة، بما في ذلك من خلال بناء قدرات هيئات وضع المعايير والاختبار والتصديق، وتحقيق تعاون أقوى بين الأوساط الصناعية والأكاديمية في مجالي البحث والتطوير؛

(ز) الترويج لأنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة في إطار عملية تضطلع فيها البلدان المتقدمة النمو بالدور القيادي، بما في ذلك من خلال استغلال أكثر فعالية للموارد

الطبيعية، والحد من التلوث، وتوليد الحد الأدنى من النفايات، وإعادة التصنيع، وكذلك من خلال التعليم والتوعية بتغيير سلوك المستهلك نحو اعتماد أساليب عيش أكثر استدامة؛

(ح) الترويج للسياحة البيئية في البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ط) تقديم الدعم التقني والإداري والمالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا سيما لاعتماد وسائل إنتاج أكثر فعالية، بما في ذلك من خلال تعزيز مشاركة المؤسسات المالية؛

(ك) الترويج للابتكار وروح المبادرة الفردية وتمويل رأس المال الاستثماري؛

(ل) تعزيز فرص أصحاب المبادرات المحدودة النطاق، بمن فيهم المرأة، للحصول على التسهيلات الائتمانية، بما في ذلك التمويل البالغ الصغر.

٨ - ترتبط التنمية الصناعية ارتباطاً وثيقاً بمواصلة دمج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في التجارة الدولية وفي هذا السياق:

(أ) تحسين فرص الوصول إلى الأسواق أمام المنتجات الهامة بالنسبة إلى البلدان النامية، والعمل على النجاح في إنجاز جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛

(ب) دعم بناء القدرات المتصلة بالتجارة، بما في ذلك تبسيط إجراءات الجمارك، والترويج للتجارة، والتصديق على المنتجات، ومراقبة الجودة بحيث تصبح هذه المنتجات مستوفية للمعايير الدولية؛

(ج) دعم نقل التكنولوجيا بشروط مؤاتية وتعبئة الموارد المالية لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة في البلدان النامية؛

(د) تعزيز التعاون التكنولوجي بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب، بما في ذلك بين مؤسسات البحث والتطوير في البلدان النامية والمتقدمة النمو، فضلاً عن تشاطر الملكية الفكرية وتبادل الدراية؛

(هـ) تعزيز مسؤولية الشركات في الميدانين البيئي والاجتماعي مع مراعاة معايير العمل الأساسية التي وضعتها منظمة العمل الدولية؛

(و) ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة بالتشديد بشكل أكبر على أنشطة الترويج ونشر المعلومات في ما يتصل بفرص الاستثمار في البلدان النامية.

جيم - تلوث الهواء/الغلاف الجوي

٩ - يشكل تلوث الهواء تهديدا كبيرا لصحة الإنسان وللبيئة ينبغي مواجهته بشكل متكامل على كل من الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

(أ) دمج الحد من تلوث الهواء في الأماكن المغلقة في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وورقات استراتيجية الحد من الفقر وغير ذلك من الخطط الإنمائية الوطنية، مع التشديد على تمكين المرأة والفقراء من الوصول إلى التكنولوجيا النظيفة للطهو والتدفئة؛

(ب) التعجيل في الانتقال من وقود الكتلة الأحيائية التقليدية إلى أنواع وقود أنظف، بما فيها الغاز النفطي المسال المستخدم للطهو والتدفئة، ودعم الجهود الرامية إلى تعميم استخدام أفران الطهو المحسنة؛

(ج) معالجة الجوانب الجنسانية من تلوث الهواء وتحسين قدرة المرأة على الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة؛

(د) رفع مستوى المعارف المتعلقة بالآثار الصحية المترتبة على تلوث الهواء في الأماكن المغلقة ومصادره، وتوفير موارد مالية لمنع الآثار الصحية الضارة الناجمة عن تلوث الهواء في الأماكن المغلقة في البلدان النامية؛

(هـ) تكرار ورفع مستوى النهج الناجحة وأفضل الممارسات المتبعة في التصدي لتلوث الهواء في الأماكن المغلقة، بما في ذلك الشراكة من أجل نظافة الهواء في الأماكن المغلقة؛

(و) الترويج لمعايير نوعية الهواء بغية ضبط الانبعاثات الصادرة من قطاعي الصناعة والنقل؛

(ز) تحسين ضبط الانبعاثات الصادرة من مختلف المصادر بغية التخفيف من حدة تلوث الهواء؛

(ح) تعزيز التعاون والمساعدة التقنية في ضبط تلوث الهواء الناجم عن اشتعال الغازات وتسربها؛

(ط) دعم عملية مراكش للتصدي لمسائل الإنتاج والاستهلاك المستدامين؛

(ي) الحد من تلوث الهواء في المدن من خلال التخطيط المحسن والشامل لاستغلال الأراضي؛

- (ك) تحسين نوعية هواء المدن من خلال استخدام أنواع وقود أنظف مثل الغاز الطبيعي للمركبات ومن خلال توليد الطاقة الحرارية؛
- (ل) توسيع نطاق استخدام التكنولوجيا الأنظف، بما فيها تكنولوجيا الطاقة المتجددة؛
- (م) مساعدة البلدان النامية في نقل التكنولوجيا الفعالة والسليمة بيئياً، والدراية في مجال تنظيم المرور وما يتصل بذلك من بناء القدرات؛
- (ن) تطبيق المبادئ التوجيهية لنوعية هواء العالم، التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بوصفها أساس تحديد معايير نوعية الهواء على الصعيد الوطني؛
- (س) الترويج لأنظمة النقل العام والمشارك؛
- (ع) تعزيز إجراءات معاينة المركبات وتحسين صيانتها؛
- (ف) الترويج لاستخدام المركبات المنخفضة الانبعاثات والفعالة في استهلاك الطاقة من خلال تقديم الحوافز لذلك في السوق؛
- (ص) دعم الشراكة من أجل نظافة الوقود والمركبات في التخلص تدريجياً من أوجه الاستخدام المتبقية للبترين الذي يحتوي على رصاص، والعمل على خفض محتوى الوقود من الكبريت؛
- (ق) زيادة الجهود الرامية إلى ضبط الانبعاثات الناجمة عن استخراج النفط وتكريره؛
- (ر) مساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها على رصد وقياس وتقييم الآثار المترتبة على تلوث الهواء، لا سيما آثاره في الصحة؛
- (ش) تعزيز بناء القدرات وتدعيم المؤسسات وإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في العمل الهادف إلى تحسين نوعية الهواء، بما في ذلك في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (ت) تحسين جمع وتحليل البيانات المتعلقة برصد تلوث الهواء وصحة البشر؛
- (ث) زيادة التعاون في مجال المعارف العلمية السليمة والمحدثّة؛
- (خ) الترويج للتدريب على تحسين منهجيات تقييم تلوث الغلاف الجوي؛

- (ذ) تعزيز المراقبة المنهجية للغلاف الجوي للأرض باتباع وسيلة أنظمة الرصد الأرضية والساتلية؛
- (ض) دعم الجهود الرامية إلى الحد من ملوثات الهواء المتأتية من الطيران والمصادر البحرية؛
- (أ أ) مساعدة البلدان التي لديها مساحات صحراوية واسعة في بناء قدراتها على الإنذار المبكر ورصد العواصف الغبارية والرملية؛
- (ب ب) تطبيق رقابة دولية على الاتجار غير المشروع بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، بما في ذلك من خلال توفير الموارد ونقل التكنولوجيا الملائمة؛
- (ج ج) إشراك المؤسسات المالية الدولية والآليات المالية الدولية في الجهود الهادفة إلى معالجة تلوث الهواء والغلاف الجوي؛
- (د د) تعزيز التعاون الإقليمي في الحد من تلوث الهواء، بما في ذلك من خلال إجراء البحوث والرصد بشكل مشترك، وتقديم المساعدة التقنية؛
- (ه ه) التشجيع على تبادل الخبرات الإقليمية في التصدي لتلوث الهواء عبر الحدود، مثل اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود لعام ١٩٧٩؛
- (و و) نقل التكنولوجيا المعقولة التكلفة والفعالة والسليمة بيئياً بشروط مؤاتية، على النحو المتفق عليه، للتخفيف من حدة تلوث الهواء؛
- (ز ز) تشجيع الحكومات على اعتماد قواعد تنظيمية مناسبة للتخفيف من حدة تلوث الهواء.

دال - تغير المناخ

١٠ - لا يشكل تغير المناخ مسألة رئيسية فحسب، فهو أيضاً مسألة تدخل في صلب سياق التنمية المستدامة وتستدعي الانتباه العاجل للمجتمع الدولي. والمقصود من القرارات التي تتخذها اللجنة أن تكون مكتملة لا مكررة لعمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبرتوكول كيوتو الملحق بها. وفي هذا السياق:

- (أ) تعزيز التعاون التكنولوجي وتبادل المعلومات في مجال التكنولوجيا الملائمة للمناخ والمنخفضة الكربون؛

- (ب) تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب، وبين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مبادرات البحث والتطوير وإجراء التجارب العملية؛
- (ج) تقديم الدعم والتعجيل في مجال تطوير ونشر وتعميم تكنولوجيا الطاقة المنخفضة الكربون، بما في ذلك تكنولوجيا فعالية الطاقة وتكنولوجيا الطاقة المتجددة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتطورة والأنظف؛
- (د) زيادة الحوافز المالية على استخدام تكنولوجيا الطاقة المتطورة، بما في ذلك تكنولوجيا الوقود الأحفوري الأنظف وتكنولوجيا فعالية الطاقة وتكنولوجيا الطاقة المتجددة؛
- (هـ) التوجه نحو اعتماد استراتيجية طويلة الأجل تشمل تعزيز سوق الكربون؛
- (و) إرساء السياسات والإجراءات على مبادئ التنمية المستدامة، والإقرار بأن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية يتصدران أولويات البلدان النامية؛
- (ز) وجوب اتخاذ الإجراءات في المستقبل وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة في الوقت ذاته ولقدرات كل من الجهات، وكذلك وفقا للمبادئ ذات الصلة التي يجسدها إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية؛
- (ح) تنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بالمناخ التي تحقق منافع مشتركة، ومنها تحسين الصحة العامة، في مجالات فعالية الطاقة وتلوث الهواء والتنمية الصناعية؛
- (ط) الترويج لفعالية الوقود في قطاع النقل؛
- (ي) تعزيز البيئة الممتصة للكربون من خلال تحسين إدارة استغلال الأراضي، والتحريج وإعادة التحريج؛
- (ك) التشجيع على الأخذ بنهج المشاركة في التصدي لتغير المناخ، بما في ذلك من خلال التعاون والشراكات الإقليمية، وإنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- (ل) الترويج لمشاركة القطاع الخاص في مكافحة تغير المناخ؛
- (م) إشراك المرأة في جميع جوانب صنع القرارات المتصلة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، بما في ذلك من خلال تقليص مخاطر الكوارث واختيار تكنولوجيا التكيف؛
- (ن) التشجيع على دمج السياسات والإجراءات المتعلقة بالمناخ في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، واستراتيجيات الحد من الفقر، في ما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته؛

- (س) تعميم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته في أنشطة التعاون الإنمائي؛
- (ع) تحسين فرص الوصول إلى المساعدة المالية والتكنولوجية المتوافرة من أجل التكيف مع تغير المناخ، لا سيما من قبل البلدان النامية؛
- (ف) دمج الدروس المستفادة والخبرات المتراكمة جرّاء أنشطة الحد من الكوارث، في التخطيط للتكيف وتدابير الاستجابة؛
- (ص) زيادة قدرة المجتمعات على مواجهة الكوارث المتصلة بتغير المناخ عن طريق حماية الموارد الطبيعية، بما في ذلك من خلال الاضطلاع بأنشطة من قبيل إعادة غابات المناغروف إلى الوجود، وإعادة التحريج وإعادة تأهيل المراعي؛
- (ق) بناء القدرات على التمكن من توقع توقيت ووتيرة ونطاق آثار تغير المناخ، فضلا عن التدريب على القدرات التقنية لمواجهة الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ؛
- (ر) الترويج لنشر دراسات عن الآثار البعيدة المدى المترتبة على تغير المناخ بهدف التوعية بالأهداف التي تهدف السياسات إلى تحقيقها؛
- (ش) تقديم الدعم للبحث والتحليل المتعلقين بآثار محددة ناجمة عن تغير المناخ في مناطق مختلفة من خلال المراقبة وتبادل المعلومات والتدريب التقني؛
- (ت) تدعيم شبكات المراقبة المنهجية للمناخ عن طريق تعزيز البحث ونشر المعلومات ذات الصلة؛
- (ث) تعزيز بناء القدرات على الصعيد الوطني في جميع المجالات المتصلة بتغير المناخ؛
- (خ) تحديد مبادرات مالية جديدة وإضافية مخصصة لتغير المناخ تحديدا في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛
- (ذ) تنمية وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على المشاركة في آلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك، حيثما تقتضيه الحال؛
- (ض) تعزيز آليات التمويل القائمة لأنشطة التكيف، فضلا عن تحسين فرص وصول البلدان النامية إلى هذه الأموال، من أجل تحقيق جملة أمور منها التنويع الاقتصادي بغية التخفيف إلى أدنى حد من الآثار الضارة الناجمة عن تدابير الاستجابة؛

(أ) استخدام أسواق التأمين من أجل خفض المخاطر المرتبطة بآثار تغير المناخ إلى أدنى حد؛

(ب) دعم قدرات البلدان النامية، لا سيما أكثرها تعرضاً كالدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، في مجالات الإنذار المبكر وإدارة المخاطر والحد من الكوارث واتخاذ تدابير الاستجابة.

هاء - أوجه الترابط والمسائل الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك وسائل التنفيذ

١١ - إن من شأن اعتماد نهج متكامل في المسائل المواضيعية الأربع يتناول بشكل متوازن الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، أن يعزز الفعالية ويساعد في تحقيق المنافع المشتركة المتأنية عن الإجراءات المتخذة في إطار السياسات. ويتعين تعميم المسائل الشاملة لعدة قطاعات في نهج السياسات والبرامج وأنشطة التعاون الإنمائي. وتكتسي وسائل التنفيذ أهمية حيوية في ترجمة التعهدات إلى أفعال. وفي هذا السياق:

(أ) تدعيم الجهود الرامية إلى تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، لا سيما التحقيق المبكر والكامل لهدف تقديم مساعدة إنمائية رسمية نسبتها ٠,٧ في المائة؛

(ب) كفالة قدرة أكبر على وصول البلدان النامية إلى مصادر التمويل، بما في ذلك من خلال وسائل التحكم بالموارد العامة والخاصة؛

(ج) توفير قدرة أفضل للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً على الوصول إلى الأموال والاستفادة من إجراءات الإبلاغ المبسطة، في إطار آليات التمويل المتعددة الأطراف؛

(د) تنمية مصادر تمويل ابتكارية لتدابير التنفيذ في المجالات المواضيعية الأربعة بشكل متكامل؛

(هـ) تعزيز توفير موارد مالية كافية لدعم البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في التنفيذ الفعال للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛

(و) الترويج لبناء القدرات التقنية والدراية بما في ذلك من خلال الحصول على دعم مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف؛

- (ز) إنشاء آليات مالية تشمل صرف قروض مقرونة بأطر زمنية ممتدة للتسديد، ومخططات للتمويل البالغ الصغر وصناديق دائرة؛
- (ح) تعزيز الترتيبات والحوافز المتعلقة بنقل التكنولوجيا بشروط مؤاتية إلى البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع مراعاة ضرورة تحقيق التوازن بين المكافآت المقدمة إلى أصحاب الابتكارات والحاجة إلى توفير قدرة معقولة للتكلفة للبلدان النامية على الوصول إلى التكنولوجيا؛
- (ط) زيادة الاستثمارات في البحث والتطوير بهدف تطوير تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتطورة والأنظف وغير ذلك من أوجه التكنولوجيا الرئيسية بغية الاضطلاع بالتنفيذ في المجموعة المواضيعية؛
- (ي) تعزيز التعاون التكنولوجي، بما في ذلك التعاون في مجال البحث والتطوير، في ما يتعلق بالتكنولوجيا الهامة للتنفيذ في المجموعة المواضيعية؛
- (ك) الترويج للتعاون بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي، وكذلك للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي؛
- (ل) قيام الوكالات الدولية بتقديم قدر أكبر من الدعم للتعاون والتبادل بين بلدان الجنوب وعلى المستوى الثلاثي في المجال التكنولوجي؛
- (م) القيام، من خلال تقديم المساعدة التقنية، بدعم تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال إنشاء مراكز تفوق عالمية المستوى و "جامعات إلكترونية"؛
- (ن) الترويج للتنفيذ الفعال والتام لخطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات؛
- (س) تعميم قضايا تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، واستراتيجيات الحد من الفقر، وتعزيز القدرة على الوصول إلى الطاقة باعتباره وسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- (ع) تعزيز الحكم على جميع الصعد وفي القطاعين العام والخاص من أجل إحراز تقدم في خطة التنمية المستدامة في المجالات المواضيعية الأربعة؛

- (ف) بناء قدرات القطاع العام على التخطيط والتنسيق المتكاملين في صنع السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة في جميع الإدارات والوزارات ذات الصلة؛
- (ص) بناء شراكات على جميع الصعد وإشراك جميع المهتمين وأصحاب المصلحة الملزمين في مواجهة التحديات التي يفرضها التنفيذ في هذه المجموعة المواضيعية؛
- (ق) إشراك القطاع الخاص بشكل أكثر فعالية في التنفيذ بما في ذلك من خلال إشاعة مناخ مؤات للاستثمار في القطاع الخاص وتعزيز مسؤولية الشركات ومساءلتها اجتماعيا وبيئيا؛
- (ر) الإقرار بأهمية أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة والقيام، في هذا السياق، بدعم عملية مراكش وفتح العمل التابعة لها؛
- (ش) الإقرار بمعارف وخبرات المجموعات الرئيسية التسع كما هي محددة في جدول أعمال القرن ٢١، واستخدامها بشكل فعال، في ما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، وكذلك بضرورة تحقيق مشاركتها الفعالة في عمليات صنع القرار؛
- (ت) التشجيع على إشاعة مناخ مؤات للاستثمار عن طريق إزالة الحواجز والعمل بشكل ثابت على وضع/تعزيز الأطر الملائمة؛
- (ث) تعزيز المبادرات التعليمية في مجال التنمية المستدامة عموما، بما في ذلك في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، فضلا عن برامج الزمالات والتبادل التعليمي؛
- (خ) تحسين فهم أوجه الترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأنماط العيش وسلوك الأفراد، من خلال تعزيز دور التعليم والتوعية في مجال التنمية المستدامة؛
- (ذ) تعزيز تعميم المنظور الجنساني في جميع مجالات التنمية المستدامة.

واو - الاستعراض والمتابعة

- ١٢ - استعراض ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السادسة عشرة، وذلك خلال يوم أو يومين في دورتي اللجنة للفترتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٤-٢٠١٥.

ثالثا - اعتماد تقرير الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي

- ٢٣ - في الجلسة التاسعة، المعقودة في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، كان معروضا على الاجتماع مشروع تقريره، بصيغته الواردة في الوثيقة E/CN.17/IPM/2007/L.2.
- ٢٤ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمد الاجتماع التقرير وأحاط علما بمشروع نص التفاوض المقدم من الرئيس لإحالاته إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة عشرة (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه).